المنسوجات اي المخطوطات ثم استثنى من شمول الميتة المحرمة صنفين ان الاستثناء من النفي فقط مع ان ظاهر كلام المصنف ان الاستثناء من العظم والشعر معا يحل ان الحكم ليس قاصرا عليهما بل ميتة الادمي طاهرة بجميع اجزائها كما ان الباقي نجس بقوله كميتة قال الله تعالى ولقد كرمنا بني ادم وقضية التكريم ان لا يبقى بالموت وقال عليه الصلاة والسلام سبحان الله المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا والمؤمن ليس بقيد بل انما ذكر ذلك واما قول بعضهم ان المشركين نجس فالمراد منه نجاسة الاعتقاد لا نجاسة الابدان ومثل الادمي الجني والملك بناء على ان الملائكة اجسام كثيفة والمحققون اجسام لطيفة لانهم اجسام نورانية لا يبقى لهم بعد موتهم صورة ومثله ايضا السمك والجراد الا الادمي اي الاشعر الادمي على مقتضى صنيع الشرح ولذلك قال فان شعره طاهر وعلى مقتضى كلام المصنف يقال الاعظم الادمي ونحوه وقد عرفت ان الحكم ليس قاصرا عليهما بل ميتته طاهرة كلها ولذلك قال الشمنيتي هذا الفصل ساقط في بعض نسخ المتن وعليها

شرح الخطيب وهو معتمد لبيان وسيلة الوسيلة لان الاواني وسيلة الماء الذي هو طهارة في بيان ما يحرم استعماله من الاواني ذكره بقوله ولا يجوز استعمال اواني الذهب والفضة والاواني جمع اناء وهي جمع انكسار اواسقية ومزادة واردية فاواني جمع الجمع وما يجوز اي وبيان ما يجوز استعماله من الاواني ومراده بما يجوز ما قابل الحرام فيصدق بالمكروه ولو قال وما لا يحرم لكان اظهر لكنه عبر بما يجوز لمجاراة كلام المصنف وبدأ بالاول اي لان المقصود بالذات التنبيه على ما يحرم استعماله لانه على خلاف الاصل ولذلك كانت افراده منحصرة بخلاف ما يجوز استعماله فان الاصل في الاواني الحل ولذلك كانت افراده لا تكاد تحصر ولهذا اتى المصنف بعبارة عامة حيث قال ويجوز استعمال غيرهما من الاواني فقال عطفا عما بدا ولا يجوز الخ عده البلقيني وكذا الدميري من الكبائر ونقل الاذرعي عن الجمهور انه من الصغائر وهو المعتمد وقال داود الظاهري بكراهة استعمال اواني الذهب والفضة كراهة تنزيه وهو قول للشافعي قديم مختصة بالاكل والشرب دون غيرهما اخذا بظاهر الحديث وهو لا شرب اواني الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها وعند الحنفية قول للشافعي بجواز ظروف القهوة وان كان المعتمد عندهم الحرمة فينبغي لمن ابتلي بشيء من ذلك كما يقع كثيرا تقليد ما قدمته ليتخلص من الحرمة في غير ضرورة فان دعت ضرورة الى استعمال ذلك كمرود بكسر الميم من ذهب

او

او فضة لاكتحال به لعلة عينه كان اخبره طبيب عدل رواية بان عينه لا تبرأ الا بذلك جاز استعماله ويقدم المرود من الفضة على المرود من الذهب عند وجودهما معا وقد حل عينيه كره لان الضرورة تقدر بقدرها ولو عبر بالحاجة بدل الضرورة كما فعل غيره بدليل المثال المذكور لدخل في كلامه الحنفي لانه انما ذكر اواني خلافا لمن قال بازدصند ثالث استعمال شيء لغير اي ولو قليلا او صغيرا فيحرم المرود في غير الضرورة اي بقية والمكحلة والملعقة والاناء والصلفقة والمشط والمجمرة ونحوها من ذهب او فضة فيحرم التبخير بالمجمرة المذكورة ثم لو ثقب رأسها من بعد بحيث لا يعد استعمالا لها لم يحرم وحرم اخذ نحو ما ورد من الفتح المذهب او المفضض وما يفعلونه من الحيلة وهي الاخذ منه بشماله ووضع الاناء في يمينه ثم استعمالها غير جهة مباشرة الاستعمال من انا الشفة ما حرمة استعماله بوضع نحو ما ورد فيه واخذه منه فليس له حيلة كما قاله ج اواني الذهب والفضة اي الاواني المعمولة من الذهب والفضة فالاضافة على معنى من كما في قولهم خاتم حديد ويحرم الاستئجار لعمل اواني الذهب والفضة ولحد الاجرة على صنعتها ولافرغ على كما سرها كالات الملاهي ويحرم تمويه السقوف والجدران بالذهب والفضة سواء حصل منه شيء بالفرض على النار او لا واما استدامته والجلوس تحته ففيه تفصيل فان كان يحصل منه شيء بالفرض على النار حرم والا فلا واما التطيب فيحرم مطلقا وسقي وحي بغير التمويه لانه لا رفق فقط على الحوائط والسقف ويحرم تحلية الكعبة وسائر المساجد بالذهب او بالفضة ويحرم كونها بالحجر المزركش بالذهب او بالفضة ويحرم التزخرف على المحل المعروف وكونه مقام ابراهيم ونحوه ونقل عن البلقيني جواز ذلك لما فيه من التعظيم وابطاله الكفار وهكذا كسوة تابوت الولي وعساكره لا في الاكل والشرب لانه يخشى ان التعظيم انما هو باستعمال اواني الذهب والفضة للذات الاكل والشرب لان ذلك حلال ولا غيرها اي كوضوء وغسل عارض النجاسة لكن الطهارة صحيحة مع الاثم لان النهي لا يخل بها والشرب نثبت بالقياس عليهما لان الحديث انما صرح بالنهي عنهما لانهما اظهر وجوه الاستعمال وغلبته والحاصل ان الاشارة في كلام المصنف الى ان الاستعمال في كلام المصنف ليس بقيد بل مثله الاتخاذ على الاصح وهو الخلاف فيه افتقل المصنف الاستعمال ما ذكر اي اواني الذهب والفضة يحرم اتخاذه اي اقتناؤه لان اتخاذه يجر الى استعماله وظاهر ولو للتجارة لان آنية الذهب

شعائر الاسلام

والملعقة